الشعبوية والديمقراطية الليبرالية

*** أسامة صبحي عبد**
باحث من العراق

*جامعة بـغـداد/ كلية العلوم السياسية
osamasbhe7@gmail.com

ملخص :

إنّ العلاقة ما بين الشعبوية، والديمقراطية كانت دائماً موضع نقاش وتقصي بين الباحثين، لان هناك اختلاف بين الشعبوية، والديمقراطية الليبرالية، فالشعبوي يمكن أن يكون ديمقراطي، ولكنه يتعارض مع النموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي ينتج نوعاً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على حقوق الأقليات التي تتناقض مع الشعبوية إذ يرى الشعبويون أن لا شيء ينبغي أن يقيد إرادة الشعب، ولذلك عادةً ما يعارضون الهيئات المنتخبة والمؤسسات القضائية، والقواعد التي تسعى إلى تعزيز الفصل بين السلطات، وبناءً على ذلك تستغل الشعبوية التوترات المتأصلة في النموذج الليبرالي الذي يحاول إيجاد توازن متناغم بين الإرادة الشعبية، والدستورية، وبالتالي، ينظر بعض إلى الشعبوية كشكل من أشكال التطرف الديمقراطي، بمعنى انه يصور الشعب على أنه الجهة الوحيدة صاحبة الحق في صياغة الحقوق، والواجبات، والقواعد الإجرائية التي تُنظم ممارسة السلطة.

كلمات مفتاحية: الشعبوية، الديمقراطية، القومية، الليبرالية.

Populism and liberal democracy

Osamah Subhi Abed AL-Zuhairi
University of Baghdad/College of Political Science

ABSTRACT

The relationship between populism and democracy has always been debated among researchers, because there is a difference between populism and liberal democracy. On the other hand, it emphasizes the rights of minorities that contrast with populism, as populists see that noth-

ing should constrain the will of the people, and therefore usually oppose elected bodies, judicial institutions, and rules that seek to strengthen the separation of powers, and accordingly populism exploits the tensions inherent in the liberal model that attempts to find a harmonious balance between popular will and constitutionalism, and thus, some view populism as a form of democratic extremism, in the sense that it portrays the people as the only entity with the right to formulate rights, duties, and procedural rules that regulate the exercise of power.

KEY WORDS: Populism , Democracy , Nationalism , Liberalism

مقدمة:

ينبغي أن نميّز بين الشعبوية، والديمقراطية، سواء بوجودها في المعارضة، أو وصولها إلى السلطة عن طريق صناديق الإنتخاب، مستغلة الأزمات التي تعيشها الديمقراطية في البلدان المختلفة، عازفة على مشاعر الجمهور وأنها تمثل الشعب، والدفاع عن حقوقه ضد النخبة الفاسدة التي توظف السلطة لصالحها، لذلك تستثمر الشعبوية الأزمات البنيوية في الديمقراطية الليبرالية بين مكوني الديمقراطية، والليبرالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تستثمر الأزمـات بين المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، والمؤسسات غير المنتخبة، التي تمثل المواطن والمؤسسات الوسيطة التي تفصله عن عملية صنع القرار، وهذه التوترات نفسها قد تكون سبباً في تحسين، وتطوير أداء النظام الديمقراطي الليبرالي، وليس سبباً في ظهور الأزمات، لكن الشعبوية لا ترى في ذلك سوى ذريعة لتحريض جمهور مناصريها الغاضبين ضد النخب السياسية، والمؤسسات، والآليات الديمقراطية التي تراقب، وتحاسب هذه النخب، مع أنها لا تلبث أن تفرز نخبها الجديدة أيضا التي تندمج في المؤسسات نفسها، وقد تمارس الفساد نفسه.

أهمية البحث:ـ

تكمن أهمية البحث بكونها تسلط الضوء على الشعبوية كظاهرة تطرح نفسها على كافة الأصعدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، وذلك من خلال التعرف على جذورها ومظاهرها وعواملها والأسباب التي أدت إلى تصاعد هذه الحركات داخل المجتمعات والنظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء.

فرضية الدراسة: ـ

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الشعبوية أصبحت ظاهرة شائعة في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، تنطوي على مجموعة من المظاهر من بينها معاداة النخبة الحاكمة والتعددية الحزبية والمؤسسات الديمقراطية.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التأريخي الذي مكنني من دراسة ظاهرة الجذور التاريخية للشعبوية وعلاقتها بالمفاهيم المقاربة الأخرى وهي: الديمقراطية، والقومية، والليبرالية.

وهذا ما سنعرضه في هذا البحث من خلال تقسيمه الى ثلاثة محاور هما:

المحور الأول: الشعبوية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.

المحور الثاني: تهديد الشعبوية للديمقراطية.

المحور الثالث: تأثير اليمين الشعبوي في الديمقراطية.

المحور الأول: الشعبوية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

يوصف مفهوم الشعوبية (Populism) بأنه ظاهرة سياسية واجتماعية لها حضور منذ العصور التاريخية القديمة

يوصف مفهوم الشعوبية (Populism) بأنه ظاهرة سياسية واجتماعية لها حضور منذ العصور التاريخية القديمة، والتي تجسدت دوماً بصورة القائد الذي يحرك عواطف، ومشاعر عامة الناس في أوقات وأوضاع صعبة، مقدماً نفسه في صورة القائد المنقذ، والمدافع عن مصالح عامة الناس، ومعبراً عن إرادتهم [1].

وتعود نشأة الشعبوية إلى القرن التاسع عشر، حين بدأت نزعتها

(1) حنفي قـدري، الشعبوية بين القادة والجماهير، مجلة الديمقراطية، العدد 62، مؤسسة الأهـرام، القاهرة، أبريل 2016، ص59.

في كل من روسيا القيصرية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بالأصل تُطلق على حركة زراعية لها ميول اشتراكية سعت لتحرير الفلاحين الـروس، وتزامنت مع تنظيم احتجاجات في الريف الأميركي موجهة ضد المصارف وشركات السكك الحديدية، وفي منتصف القرن العشرين أخذ المصطلح صبغة يمينية قومية، منتشرة، ومؤثرة تأثيراً متزايداً في أوروبا، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت ملامح صعود التيارات الشعبوية على نحو متزايد؛ إذ أصبح يتردد مصطلح اليمين الشعبوي في المنابر الإعلامية عند كل عملية إقتراع تجري في دول العالم، وبرزت ظاهرة اليمين الشعبوي بقوة بعد إنتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 2016. لذلك يرى الكثير من الباحثين أن الشعبوية ترتبط بالعديد من المفاهيم والأيديولوجيات المقاربة، لذلك سنركز على علاقة الشعبوية بثلاثة مفاهيم رئيسة وهي: الديمقراطية، والقومية، والليبرالية.

أولاً: الشعبوية والديمقراطية.

إنّ العلاقة ما بين الشعبوية، والديمقراطية كانت دائماً موضع بحث بين الباحثين، ولا يقف النقاش عند تدبر طبيعتها بقدر ما يتعلق الأمر في ما يثار من أسئلة حول: هل الشعبوية مفيدة للديمقراطية؟[2]؛ إذ اختلف الباحثون حول هذا الموضوع بين مؤيد، ومعارض، فالاتجاه الذي يرى إن الشعبوية ليست معادية للديمقراطية، بل هي (الشكل الحقيقي للديمقراطية)، فعندما تقوم مجموعة بتصنيف نفسها على أنها تمثل «الشعب» وترى نفسها في معركة أخلاقية ضد «النخب»، فإن أعضاء تلك المجموعة غالباً ما كانت لديهم مصالح، وقيم كبيرة أهملتها النخب السياسية، أو حتى شوهت سمعتها، فالشعبوية هي طريقة الديمقراطية، وعلى الرغم من ان المواطنين العاديين ليسوا خبراء في السياسات، إلاَّ أنهم في وضع يمكنهم من الحكم، وعندما تكون لديهم مظالم طويلة الأمد لم تعالجها النخب معالجة فعالة، فإن تنظيم إحتجاجاً ضد النخبة الحاكمة هو أحد الآليات الديمقراطية، ولأن المواطنين كثيراً ما يجهلون تفاصيل السياسة العامة ويفتقرون

(2) مرشد القبي، الشعبوية انعاش الديمقراطية أم تهديد لها؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص39.

إلى الاهتمام بها، فإن الديمقراطيات تحتاج من يذكرها بالمظالم المتزايدة من النخبة، والاستماع إلى ما يريده المواطنون، ومن بين المدافعين عن هذا الرأي المفكر الأرجنتيني (إرنستو لاكلو Ernesto Laclau)، الذي يعتقد أن الشعبوية مقاربة إيجابية، لأنها تنتج هوية جمعية، تجعل السياسة ممكنةً لفئة كبيرة في المجتمع، لمواجهة خطر البيروقراطية، وخطر إستبداد الأوليغارشية، ويؤكد ان الديمقراطية هي سبب نشوء الشعبوية، وأن (الديمقراطية المباشرة) هي الحل الوحيد لمواجهة النخبة الفاسدة، لأنها تتجنب الاستبداد السياسي من خلال الدفاع عن حقوق القطاعات الاجتماعية المهمشة[3].

أما الاتجاه الثاني فيرى ان الديمقراطية واجهت تهديداً خطيراً من اليمين الشعبوي الذي يستخدم الخطاب العنصري تجاه الفئات الاجتماعية المختلفة ثقافياً، ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه المفكر الفرنسي (بيير روزانفالون Pierre Rosanvallon) الذي رأى الشعبوية تمثل خطراً جوهرياً على الديمقراطية، وصنف الشعبوية بأنها «إنقلاب سلبي على الإجراءات والمثل العليا للديمقراطية التمثيلية[4].

ونفهم من العلاقة المعقدة بين الشعبوية، والديمقراطية لابد من معرفة الاختلاف بين الشعبوية، والديمقراطية الليبرالية، فالشعبوي يمكن أن يكون ديمقراطي، ولكنه يتعارض مع الأنموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي ينتج نوعاً معقداً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على حقوق الأقليات التي تتناقض مع الشعبوية إذ يرى الشعبويون أن لا شيء ينبغي أن يقيد (إرادة الشعب) ولذلك عادةً ما يعارضون الهيئات غير المنتخبة والمؤسسات القضائية، والقواعد التي تسعى إلى تعزيز الفصل بين السلطات، وبناءً على ذلك تستغل الشعبوية التوترات المتأصلة في النموذج الليبرالي الذي يحاول إيجاد توازن متناغم بين الإرادة الشعبية، والدستورية، وبالتالي،

فالشعبوي يمكن أن يكون ديمقراطي، ولكنه يتعارض مع الأنموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي ينتج نوعاً معقداً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية

(3) Jane Mansbridge and Stephen Macedo, Populism and democratic theory, Annual Review of Law and Social Science Vol.15, USA, 2019, p.70.

(4) ألان تـوريـن، مـا هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسين قبيسي، دار الساقي، بيروت 2016، ص23.

ينظر البعض إلى الشعبوية كشكل من أشكال التطرف الديمقراطي، بمعنى أنه يصور الشعب على أنه الجهة الوحيدة صاحبة الحق في صياغة الحقوق، والواجبات، والقواعد الإجرائية التي تُنظم ممارسة السلطة[5].

ثانياً: الشعبوية والقومية.

إنّ الفكر السياسي القومي كان وما زال يشكل عاملاً مهماً ومؤثراً في تحديد مواقف الدول وتوجيه سياستها تحت مسميات متعددة ومتنوعة تؤدي في مجموعها إلى دلالة واحدة ومشتركة يعبر عنها في الأوساط السياسية بالأهداف القومية، المصلحة القومية، الأمن القومي، وبالرغم من التباين الشديد في تعريف القومية بحسب نظرة كل باحث، وميوله الفكرية إلاّ أن القومية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر استمرت محافظة على حيويتها وحضورها كفقرة في معظم سياسات الدول، والقادة المفكرين [6].

إنّ النزعة القومية، والشعبوية ليست ظاهرة جديدة، لكن مؤيديها المعاصرين حققوا نجاحاً في أنحاء القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية جميعها في القرن الحادي والعشرين، ويعود السبب في ذلك إلى ثلاثة أبعاد متداخلة وهي كالآتي [7]:

1_ الأزمات الاقتصادية التي نجمت عن التوسع في عولمة النظم الاقتصادية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية، وما أتبع ذلك من إفقار مطرد لطبقات اجتماعية تم استبدالها عن طريق إتفاقيات التجارة العالمية بالعمالة الرخيصة.

2_ إنهيار الثقة في أنموذج الديمقراطية التمثيلية، وتكرار فضائح فساد النخبة الحاكمة التي أصبحت لصيقة بها.

3_ زيادة أعداد المهاجرين بطرائق غير شرعيه، وعدم إتخاذ إجراءات حاسمه لوقف هذا اللجوء غير القانوني، مما أسهم في زيادة الخطر على الدولة، وتهديد هويتها الثقافية لاسيما وان المهاجرين من دول العالم الثالث لديهم ثقافه، وأسلوب حياة، وتقاليد تختلف عن المجتمع الأوربي والأمريكي.

(5) ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، الشعبوية: دراسة في الإطار النظري، مجلة دراسات دولية، العدد 77- 78، جامعة بغداد، 2019، ص17.

(6) أوموت أوزكيريملي, نظريات القومية: مقدمة نقدية, ترجمة معين الإمام, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص35.

(7) دينا الخواجة، المد القومي بين الشعبوية والشمولية: مسارات التحول الطويل شمالاً وجنوباً، مجلة الديمقراطية، العدد66، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2017، ص44.

تعتمد الشعبوية على تصنيف الشعب إلى «نحن» و «هم» في تعريفها للأمة (الشعب)، فإنها تشجع النزعات القومية المتطرفة، وأدى ذلك إلى تصاعد مسألة الهوية في الخطاب السياسي، وزيادة صراع الهويات، حتى أن المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما يرى أن «سياسات الهوية "Politics Identity أصبحت تهدد النظام الديمقراطي الليبرالي، على الصعيدين المحلي والدولي، أو أحد العوامل الحاكمة لتفاعلات الحياة السياسية في عدد كبير من النظم الديمقراطية، وأهم تحدي يواجهها، يتمثل في خطورة صراعات الهوية في أن لها طابع صفري(game sum zero)، وأنه لا يمكن إخضاعها لمنهج المساومة، والحلول الوسط، ومن ثَّم فإنها تُغذي مشاعر العداء، وروح التعصب، والشوفينية، والقومية[8].

وتشترك الشعبوية، والقومية في سمة أساسية، هي إيمانهما بأن الأمة يتم تعريفها على وفق الدين، أو العرق، إذ يدعي كلا من القوميين، والشعوبيين ملكية الإرادة الحقيقية للشعوب، ويستخدمونها لتأطير حملاتهم حول روايات مفرطة في التبسيط تضع «الشعب» في مواجهة نخبة معولمة، ومنقطعة الصلة بالواقع، ولكن إستخدامهم لمصطلح مثل «إرادة الشعب» يحاول السياسيون الشعبويون والقوميون تبني أساليب سلطوية من أجل الاستيلاء على السلطة، والحفاظ عليها، ومن هنا تأتي أهمية الوعد الذي يقطعه كلاهما بتوحيد الأمة في أصلها النقي الأول؛ تحت قيادة قوية، ولعل هذا التماثل في الوسائل، والأهداف بين الشعبوية، والقومية هو ما دفع المحكمة في فرنسا إلى إصدار حكم يسمح لخصوم زعيمة حزب الجبهة الوطنية (ماري لوبان) بمناداتها بالسياسية القومية، أو الفاشية[9].

ثالثاً: الشعبوية والليبرالية.

إنّ الشعبوية بكونها ظاهرة حديثة تعارض الليبرالية*، في عدة مجالات وتحاول أن تحل محلها، مستنداً في هذا إلى أدلة تجريبية من عدة بلدان وترتكز فيها على معياري المكان والزمان من جهة، ومعيار الدلالة السياسية من جهة أخرى، بينما بقيت الليبرالية حتى

(8) سمية متولي السيد، تأثيرات ضاغطة لسياسات الهوية في الدول الغربية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 28 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2018، ص53.

(9) أبو بكر عبد الرزاق، الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية: دراسة في أسباب صعود التيار الشعبوي في أميركا وتداعياته، مجلة سياسات عربية، العدد26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آيار 2017، ص10.

(*) الليبرالية (liberalism) اشتقت كلمة ليبرالية من ليبر liber وهي كلمة لاتينية تعني الحر؛ وتطورت الليبرالية عبر أربعة قرون ابتداءً من القرن السادس عشر إذ ظهرت نتيجة للحروب الدينية في أوروبا لوقف تلك الصراعات باعتبار أن رضا المحكوم بالحاكم هو مصدر شرعية الحكم وأن حرية الفرد هي الأصل، هي مذهب أو حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكجماعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها، وهي أيضا مذهب سياسي واقتصادي معاً، ففي السياسة تعني تلك الفلسفة التي تقوم على استقلال الفرد وحماية حرياته السياسية والمدنية للمزيد من التفاصيل ينظر: شهريار زرشناس، اللبرالية، ترجمة حسن الصراف المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2017، ص11.

القرن التاسع عشر تياراً فكرياً، وسياسياً، وإقتصادياً، ونخبوياً اهتم بالحفاظ على حريات الأفراد وحماية الملكية الخاصة، التي تعدها من القيم الضابطة، والموجهة لعلاقات الدولة، والفرد والمجتمع، وحمايتها من تعسف السلطة التي يفترض أن يقتصر دورها على حماية الحريات[10].

(10) حـازم الـبـيـلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية القضايا والمشاكل، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص11.

وتلتقي الشعبوية مع الأفكار الأساسية لليبرالية، لاسيما على المستوى الداخلي من خلال التركيز على الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الحكومات في حرية الأفراد ونشاطهم، إلاَّ أنها تُعارض توجهات الليبرالية الجديدة، وتدخل معها في صراع حاد، إذ يرى الشعبويون أن الليبراليين أعطوا الأولوية للأفراد على حساب المجتمع، وأنهم السبب الرئيس في إرتفاع التفاوت الحاد بين طبقات المجتمع وتأثير تداعيات العولمة على الشعب، وقد أسهمت تلك الأسباب في صعود التيار الشعبوي اليميني، وكان محصلة للأزمات الاقتصادية التي عانتها المجتمعات الغربية وعجز النخب الحاكمة عن معالجة مشكلات البطالة، وتراجع الطبقة المتوسطة مما أدى لحالة من عدم الثقة في الأحزاب، والمؤسسات القائمة ومن ثم صعود التيار الشعبوي القومي مع ترويجه لمفردات معارضة الأوضاع، والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية[11].

إن تهديد الشعبوية للديمقراطية لا يقف عند تدابير طبيعتها بقدر ما يتعلق الأمر بطبيعة المسائل الشائكة بين الشعبوية، والديمقراطية

(11) Roger Eatwell, Matthew Goodwin, National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy, Penguin, UK, 2018, p.19.

المحور الثاني: تهديد الشعبوية للديمقراطية

إن تهديد الشعبوية للديمقراطية لا يقف عند تدابير طبيعتها بقدر ما يتعلق الأمر بطبيعة المسائل الشائكة بين الشعبوية، والديمقراطية[12]، إذ تكمن المشكلة في أن الشعبويين يعتمدون في تعبئتهم للجمهور على توجيه الغضب ضد المؤسسات الديمقراطية، وليس ضد السياسات فحسب، ويمكن أن يصبح الأسلوب مشكلة تواجه النظام الديمقراطي إذا زاد منسوب الكراهية، وشيطنة الأخر فيه، والأخطر من هذا اذا تحول الأسلوب الذي يقسم المجتمع على «**نحن**» متخيلة يدعي المنتمون إليها أنهم الشعب من جهة، و «**هم**» متخيله

(12) مرشد القبي، مصدر سبق ذكره، ص40.

من أعداء الشعب، ومؤلفة من النخب والسياسيين، والمثقفين، والأحزاب إلى أيديولوجيا، وهنا لا تعود الظاهرة مجرد استراتيجية في العمل السياسي بل تدخل في مجال الأيديولوجيا، وهي ظاهرة معادية للنظام الديمقراطي الليبرالي[13].

ويمكننا أن نقول إن الشعبوي يمكنه أن يظهر كديمقراطي، لكنه ديمقراطي راديكالي، يختلف عن الأنموذج الديمقراطي الليبرالي السائد في العالم المعاصر، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى أن الشعبوية ترى أنه ليس من حق أي شخص تقييد «إرادة الشعب النقي»، كما أنها ترفض مفاهيم التعددية جملةً، وتفصيلاً؛ إذ يترتب على هذا الأمر عدم إحترام الشعبوية لحقوق الأقليات، لذلك يثير الشعبويون عادةً مبدأ السيادة الشعبية، والديمقراطية، وتشككهم في النظام الدستوري، وبقدر ما تعلق الأمر بالمؤسسات، والإجراءات فهم ينتقدونها لأنها تطلب المساواة بين المواطنين جميعهم والمواطنة الشاملة للجميع، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية الليبرالية[14].

وتستغل الشعبوية الاضطرابات، أو الأزمـات التي تواجه الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، لإقامة توازن عادل بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات، لذلك فأن هذه الاضطرابات أو الأزمات التي تواجهها الديمقراطية، وصعود الشعبوية اليمينية في العالم، لذلك يرى (عزمي بشارة) هي ليست بظاهرة جديدة، بل هي تجليات يمكن أن نُسميها بـ «أنها أزمة دائمة للديمقراطية في ظروف جديدة»، والتي يرجع أسبابها إلى ثلاثة توترات بنيوية وهي [15]:

التوتر الأول: متداخلاً بين البعد الديمقراطي المتعلق بالمشاركة الشعبية القائمة على إفتراض المساواة الأخلاقية بين البشر، وإفتراض المساواة في القدرة على تمييز مصلحتهم، والتي تقوم عليها المساواة السياسية بينهم، ويقوم عليها حقهم في تقرير صيرهم، وبين البعد الليبرالي الذي يقوم على مبدأ الحرية المتمثلة بالحقوق، والحريات المدنية، وصون حرية، الأنسان، وكرامته وملكيته الخاصة من تعسف

(13) عزمي بشارة، الشعبوية والأزمـة الدائمة للديمقراطية، مجلة سياسات عربية، العدد40، المركز العربية للأبحاث ورداسه السياسات، الدوحة، أيلول 2019، ص9.

(14) William A. Galston, The populist challenge to liberal democracy, Journal of Democracy, Vol. 29, No. 2, April, 2018, p.11.

(15) عزمي بشارة، في الإجابة عـن الـسـؤال: مـا الشعبوية؟، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص ص20-21.

الدولة ويتعلق بتحديد سلطات الدولة.

التوتر الثاني: على أنه يدخل في البعد الديمقراطي نفسه بين فكرة حكم الشعب نفسه من جهة، وضرورة تمثيله في المجتمعات الكبيرة، والمركبة عبر قوى، ونخب سياسية تتولى المهمات المعقدة لإدارة الدولة عن طريق جهازها البيروقراطي.

التوتر الثالث: يقوم على مبدأ التمثيل في الإنتخابات الذي يقود إلى إتخاذ قرارات بأغلبية ممثلي الشعب المنتخبين، أو بأصوات ممثلي الأغلبية من طرف، ووجود قوى، ومؤسسات غير منتخبة لها تأثير في صنع القرار، أو تعديله، وحتى عرقلته مثل الجهاز القضائي، والأجهزة البيروقراطية المختلفة للدولة من طرف آخر.

وهناك توترات أخرى فضلاً عن التوترات الثلاثة التي ذكرت آنفاً، مثل الصراعات الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية؛ إذ مثلت هذه التوترات تنامي اللامساواة الاقتصادية، وفجوات توزيع الدخل وتشوهه، وإشكالية الحرية في غياب المساواة ومسألة الهويات والحقوق الجماعية والثقافة والتقاليد السائدة، وتنامي ألاوليغارشية، مما جعل الديمقراطية الليبرالية بحاجة ماسة إلى إجراء تأمل ذاتي نقدي حول إخفاقها في وضع حد للسلطة الأوليغارشية، وهذه الأسباب هي التي أسهمت في صعود الخطاب الشعبوي[16]، لكن عزمي بشاره يرى أن الخطاب الشعبوي تنامى من خلال التوترات الثلاثة التي تم ذكرها أعلاه، فيترجم الغضب الاجتماعي إلى نقد النظام الديمقراطي نفسه، عن طريق تبني مكون من مكونات النظام الديمقراطي المركب ضد الأخر، فهذه التوترات قائمة في بنية الديمقراطية الليبرالية ذاتها[17].

وقد تجلت هذه «التوترات البنيوية» في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وأدت في معظم الحالات إلى تطويرها من الداخل، لكنها في الديمقراطيات الحديثة أدت أحياناً إلى إنهيارها وعودة النظام السلطوي كما حصل في حالتي (الفاشية، والنازية في إيطاليا وألمانيا)، ومع ذلك فبعد الحرب العالمية الثانية تطور النظام

(16) ناديا أوربيناتي، أنا الشعب كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية، دار الساقي، بيروت 2020، ص 15

(17) عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، مصدر سبق ذكره، ص22.

الديمقراطي، ووضع مبادئ دستورية جديدة، يعد إحترامها شرطاً للمشاركة السياسية، وإستقلال القضاء، والقيود على حكم ممثلي الأغلبية، ودولة الرفاه التي تجمع بين إقتصاد السوق والتخطيط، وحماية منجزات العاملين النقابية، حتى أنه كان قادراً على احتواء الكثير من الحركات الشعبوية في البرلمانات، والحكومات، دون أن يضر ذلك بالحريات والحقوق المدنية، لكن تلك الحركات تغيرت وتغير معها النظام الذي أحتواها بتعديل نفسه بوساطة عملية الاحتواء نفسها باتجاه تقوية مكون المساواة، والعدالة الاجتماعية[18].

(18) عزمي بشارة، الشعبوية والأزمــة الدائمة للديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص10.

ويرى المفكر الألماني يان مولر إن الشعبوية شبح عابر للأزمنة وأنها تشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية الليبرالية المعاصر، لذلك تتطلب بلورة أجوبة سياسية، وفكرية دقيقة لمواجهتها، فعلى المستوى السياسي ينبغي تجنب إقصاء التيارات الشعبوية، أو الدعوة لمقاطعتها، وهو التوجه السائد نحوها، فالإقصاء يتنافى مع الممارسات الديمقراطية، بل إن تبنيه من طرف أحزاب ليبرالية سيجعلها أقرب إلى الممارسات التي تدعو إليها الأحزاب الشعبوية، أما بالمستوى الفكري فيمكن احتواء الأحزاب الشعبوية من خلال النقاش العمومي العقلاني، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الديمقراطية الليبرالية إلى تقبل الأخر المختلف فكرياً[19]، ويمكن أن نذكر أمثلة ملموسة عن الموقف المنفتح في آلية التعامل مع الشعبويين، مثال على ذلك عندما شكل حزب الشعب النمساوي المحافظ، تحالفاً مع حزب الحرية، وهو حزب من اليمين الشعبوي المتطرف بزعامة (يورغ هايدر)، عُدّ هذا التحالف تهديداً للديمقراطية في النمسا، حتى وصف من بعض الدول الأوربية بأن اليمين المحافظ وقع «عقداً مع الشيطان»، أما في إنتخابات عام 2012، وبعد أن عقد الحزب المحافظ تحالفاً مع الحزب اليميني الشعبوي نفسه، عدت أوروبا الأمر بكونه «لا يشكل حدثا مهماً يذكر»[20].

ويرى المفكر الألماني يان مولر إن الشعبوية شبح عابر للأزمنة وأنها تشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية الليبرالية المعاصر، لذلك تتطلب بلورة أجوبة سياسية، وفكرية دقيقة لمواجهتها

(19) يان فيرنر مولر، ما الشعبوية، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، 2017، ص ص -18 29.

(20) Daniele Albertazzi and Sean Mueller, Populism and liberal democracy: Populists in government in Austria, Italy, Poland and Switzerland, Government and Opposition, Vol. 48 Issue 3, Cambridge University, June 2013, p .350.

ويرى (تاكسس باباس Takis S. Pappas)، أن الشعبوية تشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية الليبرالية، فهي تقضي على المؤسسات الديمقراطية، وتولد استقطاباً اجتماعياً شديداً، وتنتج أزمات سياسية في بعض الأحيان، ويتحول الحكم إلى حكم أوتوقراطي، ويعطي لنا نماذج عن مدى خطورة الشعبوية على الديمقراطية، ففي كل من روسيا، وتركيا، وهنغاريا، وبولندا، وبعض البلدان الأخرى، فتلك الدول التي كانت حتى وقت قريب تمثل النموذج الديمقراطي الليبرالي الناجح، إلاَّ أننا نراها اليوم تقع تحت النزعة الشعبوية التسلطية، وبات تهديد الشعبوية للديمقراطية الليبرالية حتى في مواطنها الأصلي، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلّ إنتخاب دونالد ترامب تهديداً للنظام الدستوري الأمريكي لم يشهد له مثيل منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون[21].

(21) Takis S. Pappas, Populism and liberal democracy: A comparative and theoretical analysis, Oxford University Press, United Kingdom 2019, pp 186- 241.

المحور الثالث: تأثير اليمين الشعبوي في الديمقراطية

بعد إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الشيوعية، كتب المفكر الأميركي فرانسيس فوكوياما، كتابه الشهير الذي حمل عنوان(نهاية التأريخ والأنسان الأخير)، والذي توصل فيه إلى خلاصة رئيسة مفادها، أن تفكك الاتحاد السوفيتي؛ وإنهيار الأنظمة الشيوعية؛ في دول وسط وشرق أوروبا، وإعتماد الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق، كأساس لنظامها السياسي، يمثل انتصاراً كاملاً ونهائياً للديمقراطية الليبرالية على الإيديولوجيات المنافسة لها، وهو ما رآه نهاية التاريخ، لأنه لم يعد في عالمنا مكان للصراع الإيديولوجي، وبذلك أصبحت الديمقراطية في نظره، ونظر الكثير من المفكرين هي النموذج الذي ينبغي أن تأخذ به دول العالم جميعاً[22].

(22) فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمه فؤاد شاهين وجميل قاسم و رضا الشيباني، مركز الأنماء القومي، بيروت، 1993، ص66 وما بعدها.

وشاطره في الرأي عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنجتون، والذي توصل إلى ان نهاية القرن العشرين، شهدت أكبر موجة تحول ديمقراطي عرفّها تاريخ البشرية، وقد أطلق عليها تسمية(الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي)، بينما لم تكن في سبعينات القرن نفسه، سوى 15 دولة يمكن وصفها بأنها دول لها نظم ديمقراطية، وكانت

تتواجد في أمريكا الشمالية، ودول أوروبا الغربية، بينما بحلول تسعينيات القرن الماضي كان هناك ما يُقارب 107 دولة من مجموع 186 دولة في العالم، أخذت بالنظام الديمقراطية كأساس في إختيار الممثلين في المجالس التشريعية عن طريق الإنتخابات، وإحترام الحقوق والحريات[23].

لكن عندما أصدر فرانسيس فوكوياما في عام 2018، كتاب جديد بعنوان (الهوية: الحاجة إلى الكرامة، وسياسات الاستياء)، وقد راجع في كتابه الجديد الكثير من الأفكار السابقة، إذ ناقش جملة من التحديات، التي تواجه النظم الديمقراطية في الوقت الحاضر، ويتمثل الجانب الأكبر من هذه التحديات في صعود سياسات الهوية، والتي هي وثيقة الارتباط بقضايا وتحولات عديدة شهدتها المجتمعات الغربية، على مستوى الأديان، والثقافات الفرعية، وموجات الهجرة العالمية، وقضايا الاندماج والعنصرية، والعولمة ومدى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً تصاعد اليمين الشعبوي، ومدى تأثيره في الديمقراطية، وقد برزت في السنوات الأخيرة مؤشرات تؤكد تراجع مظاهر الديمقراطية في الكثير من الدول على المستوى العالمي، وباتت أزمات الديمقراطية الليبرالي تمثل بحثاً رئيساً في علم السياسة في الوقت الراهن، إذ صدر في السنوات الماضية الكثير من الكتب، والدراسات التي حملت عناوين مختلفة منها(كيف تموت الديمقراطية؟ وكيف تنتهي الديمقراطية؟ ونهاية الديمقراطية؟ وعالم ما بعد الديمقراطية؟)[24]، وقد حمل غلاف مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs)، الأمريكية في عددها 97، شهر مايو من عام 2018، عنوان هل الديمقراطية تحتضر؟ (Is Democracy Dying)، وقد تضمن الكثير من البحوث التي حللت من زاويا مختلفة بعض مظاهر الأزمات التي تواجهها الديمقراطية، وتمدد التسلطية على الصعيد العالمي[25].

ولا شك أن مراجعة فوكوياما لأطروحاته السابقة بشأن الديمقراطية الليبرالية تأتي في إطار الأزمة الراهنة التي تُعاني منها الديمقراطية في

(23) كمال مجاهدي، المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الدمقرطة: نظرة موجزة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2010، ص23، وكذلك نادين عبد الله وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص103.

(24) حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية، مجلة الديمقراطية، العدد 74، مركز الأهرام، القاهرة،2019، ص48.

(25) Gideon Rose, Editor, Is Democracy Dying?, Foreign Affairs, Vol. 97, No. 3 May/ June 2018, p. 8.

الدول الأكثر رسوخاً لمبادئ الديمقراطية وهما، (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية) والتي توصف ديمقراطياً بأنها من أكثر الديقراطيات استقراراً، ونضوجاً، وقد تبلورت في السنوات الأخيرة جملة من الظواهر، والتطورات التي كشفت مدى تأثيرها في الديمقراطية، إذ شكل صعود اليمين الشعبوي مظهرا بارزاً من مظاهر التأثير في الديمقراطية الليبرالية، إذ وصلت إلى السلطة في بعض الدول، أحزاب، وقيادات، وتيارات شعبويه، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصف رئيسها السابق دونالد ترامب على أنه زعيم لتيار شعبوي يجتاح السياسة الأمريكية، كما تصاعد دور الأحزاب والتيارات الشعبوية في بلدان غربية كبيرة مثل بريطانيا التي أسهم حزب الاستقلال اليميني في خروجها من الاتحاد الأوربي، كما شاركت بعض التيارات الشعبوية في حكومات ائتلافية مثل فنلندا، والنروج، والسويد، واليونان[26].

فضلاً عما تقدم فقد أدى تفاقم عدم الثقة في المؤسسات، والعملية الديمقراطية، وتزايد وزن العنصر الشخصي في السياسة، وتصاعد دور الإعلام المرئي، ووسائل التواصل الاجتماعي الـ(نيو ميديا New Media)، إلى صعود رجال أعمال أو زعماء غير حزبيين، أو متنقلين من حزب إلى آخر، يعتمدون على النجومية والديماغوجيا الإعلامية وغيرها، من اجل الوصول إلى السلطة، وينظر الجمهور لهؤلاء على انهم مؤهلون أكثر من غيرهم، لأنهم جمعوا ثروتهم من خارج المنظومة السياسية؛ ولأنهم يتكلمون لغة البسطاء، وفي الحقيقة أن خطابهم ليس بسبب بساطتهم بل بسبب قلة ثقافتهم في السياسة مثال: الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإيطالي الأسبق وبرلسكوني كأنموذجين، وهنا شعبوية رجل الأعمال أو الزعيم السياسي لا تنبع من إنتمائه إلى الشعب، لأنه لا يتكلم لغة الشعب بل أنه يتكلم بـ (لغة الشارع) كما يتصورها وكما يجري تكريسها في الإعلام والسياسة، فيبرز دور رجل الأعمال، أو السياسي المعتمد على العلاقات العامة، والنجومية والخطاب الشعبوي، في

(26) Daniele Albertazzi and Duncan McDonnell, Op. Cit., pp.30 -31

ممارسة السلطة[27]، وهذا يعد أكبر تأثير في المؤسسات الديمقراطية، لأن هؤلاء لا ينجحون في إعادة الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، وإنما يزيدون من عدم الثقة فيها.

(27) عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، مصدر سبق ذكره، ص39.

إنّ معظم الشعبويين يستغلون ضعف فاعلية الديمقراطيات الليبرالية في العالم المعاصر، وعدم قدرتها على تحقيق الموازنة بين ما تريده الأغلبية، وحقوق الأقليات، لذلك يقترحون إجراء تعديل على مسار الديمقراطية، ولا سيما حين يخفق النظام الديمقراطي الليبرالي في تحقيق ما يريده جمهور الناخبين، لذلك يعتمد بعض السياسيين، ورجال الأعمال على الخطاب الشعبوي من أجل إنتقاد مؤسسة الحكم، وأقناع الناس بأن الوقت قد حان لتقوية السيادة الشعبية، ويقول الشعبيون أن سيادة القانون، والمؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الأنسان الأساسية على سبيل المثال) المحاكم الإنتخابية، والمحاكم الدستورية، والمحاكم العليا... إلخ) تقيد من قدره الشعب على ممارسة سلطته الشرعية، وتؤدي إلى سخط شعبي متزايد تجاه النظام الديمقراطي[28]، وفي الحقيقة فان هذه الانتقادات الموجهة ضد الديمقراطية، هي خطاب موسمي يتكرر في الحملات الإنتخابات، لكنه يصبح خطيراً على الديمقراطي في الأزمات التي قد يخفق النظام الديمقراطي في حلها، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار، والخوف في المستقبل كما هو الحال الأزمات الاقتصادية والركود الكبير في نهاية العشرين من القرن الماضي[29].

(28) Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, Populism: A Very Short Introduction, Op., Cit., p95.

(29) عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، مصدر سبق ذكره، ص31.

لم يكتف الشعبويون بمجرد الفوز في الإنتخابات بالأغلبية، بل يريدون البقاء في السلطة أطول وقت ممكن، فهم يرفضون الدساتير الحالية، ويشككون فيها ويعدونها دساتير شكلية

لم يكتف الشعبويون بمجرد الفوز في الإنتخابات بالأغلبية، بل يريدون البقاء في السلطة أطول وقت ممكن، فهم يرفضون الدساتير الحالية، ويشككون فيها ويعدونها دساتير شكلية، لذلك يسعون إلى وضع دستور شعبوي جديد، يتوافق مع مبادئهم الأساسية، أو إصلاح دستوري يتم التركيز فيه على صلاحيات السلطات التنفيذية، والحد من سلطات المراقبة التي تتمتع بها عادة المؤسسات غير السياسية[30]، بمعنى

(30) ناديا أوربيناتي، مصدر سبق ذكره، ص139.

أخر فان الحكومة المنتخبة تمثل أغلبيه الشعب هي الممثل الوحيد عن الشعب، وهي السلطة الوحيدة التي تمتلك شرعية تقديم دستور، وهذا ما فعله هو غو تشافيز من خلال التلاعب بالإنتخابات في عام 2012 من أجل أن يحصل على أغلبية تمكنه من تغيير الدستور، أما حكومة أوربان في هنغاريا فإنها همشت المعارضة، والمنظمات المجتمع المدني في صياغتها لدستور جديد في عام 2011[31].

(31) للمزيد ينظر: يان فيرنر مولر، مصدر سبق ذكره، ص ص 82-83.

الخاتمة:

تعد التيارات الشعبوية، هي أحدى أبرز الأمـراض التي تواجه الديمقراطية الليبرالية في الوقت الحاضر، إذ يستخدم الشعبويون خطاب كراهية، وشعارات وحملات تحريضية باسم الشعب، وبالنتيجة يمكن أن تؤدي تلك الخطابات، والشعارات إلى تخريب الواقع السياسي والاجتماعي وهدم مؤسسات الدولة، فالشعبوية تزعم أن نخبة معينة تسيطر على المؤسسات الديمقراطية، وتحتكرها لصالحها، لذلك يظهر الدور السلبي للشعبوية وتأثيرها في الديمقراطية، عندما تكون السلطة في أيديهم، واذا استمر الشعبويون في تحدي النظام الديمقراطي الليبرالي، ووصولهم إلى السلطة وتمكنوا من الحصول على الأغلبية، ربما يتسببون في عملية بدأ انهيار النظام الديمقراطي، لكن من حيث الواقع فالأمر صعب جداً تحقيقه، وذلك بسبب رفض الكثير من المؤسسات الموجودة للخطاب الشعبوي الذي يرفض الأخر المختلف معه، كما أن الديمقراطيين الليبراليين، إذا توحدوا وسخروا المؤسسات كلها لصالح النظام الديمقراطي، يمكن من خلاله إزاحة الشعبويون عن السلطة، وهذا ما حدث فعلاً في الإنتخابات الأمريكية عام2020، حين رفض جمهور(الناخبين) والمؤسسات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية من إعطاء فرصه للشعبويين أن يصلوا إلى السلطة مره ثانية.

قائمة المصادر:

أولا: المراجع العربية والمعربة: ـ

- ألان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسين قبيسي، دار الساقي، بيروت 2016.
- أوموت أوزكيريملي, نظريات القومية: مقدمة نقدية, ترجمة معين الإمام, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- ثروت بدوي, النظم السياسية, دار النهضة العربية, القاهرة,1989.
- حازم البيلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية القضايا والمشاكل، دار

الشروق، القاهرة، 1995.
- حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية، ط3، بغداد، 2010.
- شهريار زرشناس، اللبرالية، ترجمة حسن الصراف المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2017.
- صبري سعيد، الديمقراطية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة وللنشر، الاسكندرية،2007.
- فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمه فؤاد شاهين وجميل قاسم و رضا الشيباني، مركز الأنماء القومي، بيروت، 1993.
- يان فيرنر مولر، ما الشعبوية، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، 2017.

ثانيا: المجلات والدوريات:ـ

- أبو بكر عبد الرزاق، الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية: دراسة في أسباب صعود التيار الشعبوي في أميركا وتداعياته، مجلة سياسات عربية، العدد26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آيار 2017.
- حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية، مجلة الديمقراطية، العدد 74، مركز الأهرام، القاهرة،2019.
- حنفي قدري، الشعبوية بين القادة والجماهير، مجلة الديمقراطية، العدد 62، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2016.
- دينا الخواجة، المد القومي بين الشعبوية والشمولية: مسارات التحول الطويل شمالاً وجنوباً، مجلة الديمقراطية، العدد66، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2017.
- سمية متولي السيد، تأثيرات ضاغطة لسياسات الهوية في الـدول الغربية، مجلة اتجاهات الأحـداث، العدد 28 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2018.
- عزمي بشارة، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية، مجلة سياسات عربية، العدد40، المركز العربية للأبحاث ورداسه السياسات، الدوحة، أيلول 2019.
- عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، المركز العربية

للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

- كمال مجاهدي، المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الدمقرطة: نظرة موجزة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2010.
- مرشد القبي، الشعبوية انعاش الديمقراطية أم تهديد لها؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- ناديا أوربيناتي، أنـا الشعب كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية، دار الساقي، بيروت 2020.
- ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، الشعبوية: دراسة في الإطار النظري، مجلة دراسات دولية، العدد 77- 78، جامعة بغداد، 2019، ص17.

ثالثا: المصادر الأجنبية:ـ

- Jane Mansbridge and Stephen Macedo, Populism and democratic theory, Annual Review of Law and Social Science Vol.15, USA, 2019.
- Roger Eatwell, Matthew Goodwin, National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy, Penguin, UK, 2018.
- William A. Galston, The populist challenge to liberal democracy, Journal of Democracy, Vol. 29, No. 2, April, 2018.
- Daniele Albertazzi and Sean Mueller, Populism and liberal democracy: Populists in government in Austria, Italy, Poland and Switzerland, Government and Opposition, Vol. 48 Issue 3, Cambridge University, June 2013.
- Takis S. Pappas, Populism and liberal democracy: A comparative and theoretical analysis, Oxford University Press, United Kingdom 2019.
- Gideon Rose, Editor, Is Democracy Dying?, Foreign Affairs, Vol. 97, No. 3 May/June 2018.